

الفصل الثاني: الكتلة النقدية و مقابلاتها

إن النقود المعاصرة يمكن تعريفها على أنها كل ما يلقي قبولا عاما من طرف المجتمع، مهما كان ماديا أو غير ماديا، وهذا التعريف يجمع كل أنواع النقود المتداولة في الفترة المعاصرة من النقود المعدنية كشكل بدائي للنقود إلى النقود الالكترونية التي تعتبر من أحدث الابتكارات في المجال النقدي، والسياسة الاقتصادية بمختلف توجهاتها تتطلب معرفة كمية النقود المتداولة في أي اقتصاد، على أساس أنها متغير يؤثر في الكثير من الفعاليات الاقتصادية، وعليه فمن خلال هذا المحور سنتطرق إلى التعريف التجريبي أو الإحصائي للنقود، وفي مرحلة مولية سنتطرق لمقابلاتها.

1. التعريف التجريبي للنقود: يركز التعريف التجريبي أو الإحصائي للنقود المتداولة في اقتصاد ما على تقسيمها إلى مجموعات تسمى بالمجاميع النقدية (Les agrégats monétaires).

1.1. تعريف المجموع النقدي: هي مجموعة من النقود تصنف على أساس معيار السيولة، وهي قدرة الأصل على التحول بسرعة وبأقل خسائر رأسمالية إلى نقود، وهذا يتطلب توفر الأصل على الشروط التالية:

- التحول: ومعناه إمكانية تحريك رؤوس الأموال الموظفة في الأصل باستعمال وسائل الدفع؛
- انخفاض درجة المخاطر والمقصود بها انخفاض نسبة التعرض إلى خسائر رأسمالية؛
- الاستبدال أي إمكانية التحول إلى نقود دون تكاليف تذكر.

وباستخدام معيار السيولة فإن الكثير من أدوات الدفع سوف تقصى لأنها غير سائلة، كما أنه يقصى كل الأصول التي تستعمل لحفظ القيم ولكنها غير سائلة كذلك.

2.1. تحديد مجال الملاحظة: في الماضي لم يكن الإشكال مطروحا لأن هناك فصل واضح ما بين المتعاملين الماليين وغير الماليين، ولكن العولمة المالية والابتكار المالي قد جعل هذا الفصل ليس له معنى في الكثير من الدول، حيث أصبح من الصعب التفرقة بينهما لتداخل نشاطاتهما وممارستهما للأنشطة النقدية والمالية في آن واحد، ولهذا فالعرض النقدي في أي بلد يحسب انطلاقا مما يملكه المتعاملون غير الماليين المقيمين وحتى غير المقيمين وذلك حسب قواعد المحاسبة الوطنية المطبقة في البلد المعني من نقود، وعلى أساس ما يقدم من بيانات نقدية من طرف البنك المركزي والمتعاملين الماليين سواء كانوا بنكيين أو غير بنكيين بشرط أن يتعاملوا في منتجات نقدية، والبنك المركزي هو السلطة المخول لها القيام بحساب كمية النقود المتداولة في اقتصاد ما، وهذه المجاميع المحسوبة يجب أن تتوفر على الشروط التالية:

- أن تكون ممثلة، أي مجسدة للتعريف النظري للنقود؛
- أن تكون متلائمة مع الأهداف المراد الوصول إليها؛
- أن تكون معبرة فعلا عن الوضعية النقدية، وهذا يتوقف على دقة البيانات المقدمة من قبل الأطراف المعنية بحسابها من بنوك وخزينة... الخ.

2. أنواع المجاميع النقدية: حسب درجة السيولة المتناقصة فإن كمية النقود الموجودة في اقتصاد ما يمكن تقسيمها إلى المجاميع التالية:

1.2. المتاحات النقدية M1: تسمى بالكتلة النقدية بالمعنى الضيق، أو وسائل الدفع الجاهزة، وتتكون من:

- النقود المعدنية والأوراق النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي؛
- الودائع الجارية: وتسمى بالنقود الخطية وهي عبارة عن تسجيلات محاسبية في دفاتر البنوك وليس لها وجود مادي ملموس، ولا تدفع مقابلها فوائد، وهي الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية وغير التجارية والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية وغيرها من المؤسسات المالية التي تستقبل هذا النوع من الودائع، وكل مكونات المتاحة النقدية تتميز بالسيولة المطلقة وهي نقود ووسائل دفع في آن واحد؛

2.2. الكتلة النقدية M2: وهي تضم بالإضافة إلى المتاحة النقدية ما يسمى بشبه النقود، وهي أصول نقدية تجمع ما بين خاصية التوظيف حيث تدفع مقابلها مختلف الأطراف المالية المستقبلية لها فوائد ولكنها منخفضة، وفي الجهة المقابلة فهي تتمتع بالسيولة التامة لأنه يمكن تحويلها لسيولة متى أراد مالكيها وبدون خطر الخسارة الرأسمالية لأنها أصول نقدية غير قابلة للبيع والشراء وبالتالي يفقد فقط حقه في الحصول على فوائد، ومن الأمثلة عليها نذكر:

- الودائع الادخارية الجارية؛
- الودائع القصيرة الأجل والتي لا يمكن السحب عليها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها، ويمكنه السحب قبل ذلك ولكنه يفقد حقه في الفائدة إما كلياً أو جزئياً؛
- كل المنتجات النقدية التي تجمع بين الخاصيتين السابقتين مهما كانت تسميتها كسندات الصندوق.... الخ.
- ما يميز هذا المجموع هو أنه رغم سيولته المرتفعة إلا أنه ليس من وسائل الدفع، فلا يمكن استخدامه في تسوية المدفوعات إلا بعد تحويله إلى نقود ورقية أي يتم سحبها أو تحويلها إلى ودائع جارية.

3.2. سيولة الاقتصاد M3: وهي الكتلة النقدية مضافاً إليها مجموعة من الأصول النقدية المتداولة على مستوى السوق النقدي، وهي أقل سيولة من شبه النقود لأن تحويل بعضها إلى نقود يتطلب بيعها قبل تاريخ استحقاقها وعملية البيع قد ينتج عنها الربح أو الخسارة حسب ظروف السوق، وقائمة هذه الأصول تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تطور الجهاز المصرفي ومدى تنوع المنتجات المتداولة فيه.

من عرضنا المختصر لمكونات بعض أشهر المجاميع النقدية نخرج بالنتائج التالية:

- تحديد مجال الملاحظة في حساب المجاميع النقدية يختلف من دولة إلى أخرى؛
- عدد ومكونات المجاميع النقدية يختلف من دولة لأخرى حسب درجة تطور جهازها المصرفي والمالي وكذا تنوع المنتجات المتداولة فيهما؛

- أن المجموع النقدي الذي يتم التركيز عليه من قبل السلطة النقدية في الدولة تتحكم فيه طبيعة أهداف السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيقها.

4.2. أمثلة عن مكونات المجاميع النقدية لدى بعض الدول: تختلف مكونات المجاميع النقدية باختلاف الدول، وسنعطي بعض الأمثلة لمجاميع نقدية في الدول النامية وأخرى متقدمة.

الجدول 01: مكونات المجاميع النقدية في الجزائر

المجموع النقدي	مكوناته
المتاحات النقدية	- النقود الورقية والمعدنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي الجزائري؛ - الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية.
الكتلة النقدية	- المتاحات النقدية إضافة إلى شبه النقود وهي: - الودائع لأجل في البنوك التجارية بالعملة الوطنية؛ - الودائع لأجل في البنوك التجارية بالعملات الصعبة.

المصدر: اعتمادا على موقع بنك الجزائر

الجدول 02: مكونات المجاميع النقدية في الأردن.

المجموع النقدي	مكوناته
المتاحات النقدية	- النقود الورقية والمعدنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي الأردني؛ - الودائع الجارية بالدينار الأردني لدى المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.
الكتلة النقدية	- المتاحات النقدية إضافة إلى شبه النقود وهي: - الودائع الجارية بالعملات الأجنبية في المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية؛ - ودائع التوفير ولأجل بالعملة الوطنية والأجنبية في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

المصدر: اعتمادا على موقع بنك الأردن المركزي.

الجدول 03: مكونات بعض المجاميع النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية

المجموع النقدي	مكوناته
المتاحات النقدية	- العملة المتداولة خارج الخزانة الأمريكية؛ - العملة المتداولة خارج الاحتياطي الفدرالي ومؤسسات الإيداع المختلفة؛ - الشيكات السياحية المصدرة من غير البنوك؛ - الودائع الجارية للمتعاملين الاقتصاديين لدى البنوك التجارية من غير تلك التي تملكها الحكومة والبنوك الأجنبية والمؤسسات الرسمية؛ - التحويلات عبر أجهزة الصراف الآلي؛ - الودائع تحت الطلب لدى مؤسسات الادخار؛ - حسابات الاتحادات الائتمانية.
الكتلة النقدية	- المتاحات النقدية إضافة إلى شبه النقود وهي: - الودائع الادخارية و حسابات ودائع سوق المال؛ - الودائع لأجل الأقل من 100000 دولار أمريكي؛ - أرصدة صناديق الاستثمار في سوق النقود.

المصدر: من موقع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

الجدول 04: مكونات بعض المجاميع النقدية في فرنسا

المجموع النقدي	مكوناته
المتاحات النقدية	- النقود الورقية والودائع الجارية للمقيمين
الكتلة النقدية	المتاحات النقدية إضافة إلى شبه النقود وهي: - الودائع لأجل للمقيمين أقل أو يساوي سنتين؛ - الودائع الادخارية للمقيمين.
سيولة الاقتصاد	الكتلة النقدية إضافة إلى أدوات سوق النقد التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ثلاثة أشهر، وأدوات الدين التي يكون تاريخ استحقاقها أقل أو يساوي سنتين. - الودائع لأجل للمقيمين أقل أو يساوي سنتين؛ - الودائع الادخارية للمقيمين.

المصدر: اعتمادا على موقع بنك فرنسا.

والملاحظ كما تبينه الجداول أن المجاميع النقدية في الدول المتقدمة أكثر تنوعا من تلك الخاصة بالدول النامية، وهذا الأمر يعود للتطور الكبير الذي تعرفه المنتجات النقدية والمالية في هذه البلدان.

3. مقابلات الكتلة النقدية

العرض النقدي كما سبق ورأينا يحسب انطلاقا من خصوم البنك المركزي ومختلف المؤسسات المالية التي تتعامل بمنتجات نقدية، فهي عبارة عن التزامات تصدرها هذه الجهات، وذلك في مقابل أصول يطلق عليها اسم مقابلات الكتلة النقدية وهي على ثلاثة أنواع:

1.3. الذمم على الخارج: وهي تتضمن الرصيد الصافي للبنك المركزي والبنوك على الخارج، أي الأصول الخارجية منقوصا منها الخصوم الخارجية وذلك لمتعاملين غير مقيمين سواء كانوا ماليين أو غير ماليين. و يعتبر الذهب والعملات الأجنبية من أهم بنودها، فهذه الأصول يتم التخلي عنها من قبل المتعاملين الاقتصاديين غير الماليين لمختلف المتعاملين الماليين مقابل زيادة رصيدهم من الودائع، وهذه الأخيرة تتخلى عنها للبنك المركزي الذي يقوم بدوره بإصدار ما يقابلها من النقود الوطنية ويصبها في حساب المؤسسات المالية، ويزيد رصيده من الذهب والعملات الصعبة؛

2.3. الذمم على الدولة: الدولة لا تصدر النقود ولكن البنك المركزي والبنوك الأخرى هي التي تصدر النقود لصالحها مقابل التزامات تقع على عاتقها، وذلك لتمويل مختلف نفقات التشغيل وحتى التجهيز، وفي هذا الصدد نجد أن الدولة تحصل على القروض التالية:

أ. القروض المقدمة من قبل البنك المركزي: باعتباره بنك الدولة ومستشارها المالي وكذا مسير حساباتها فإن البنك المركزي يقدم القروض التالية للدولة:

- النقود المعدنية أو المساعدة غير المتداولة والموجودة لدى البنك المركزي، والتي يستبدلها البنك المركزي بالنقود المركزية التي يدفعها للخزينة وذلك في حالة الدول التي تتولى فيها الخزينة إصدارها.

- رصيد البنك المركزي في الحساب البريدي الجاري منقوصا منها ودائع الخزينة لديه؛
- القروض المقدمة من قبل البنك المركزي للخزينة بشكل مباشر منقوصا منها ودائع الخزينة لديه.
- ب. القروض المقدمة من منشآت القرض الأخرى: وتشمل:
 - ما تملكه البنوك من ودائع في الحساب البريدي الجاري ولدى الخزينة العمومية؛
 - القروض المباشرة التي تقدمها للخزينة.
- قروض المتعاملين غير الماليين: وتتمثل في الودائع الجارية المجمعة من قبل الخزينة ومراكز الصكوك البريدية والتي تعود ملكيتها لمتعاملين اقتصاديين غير ماليين.
- 3.3. الذمم على الاقتصاد: وتتمثل في كل القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك، وكل القروض التي تقدمها البنوك للمتعاملين غير الماليين.
- 4.3. الأصول التي تحذف: الأصول السابقة يتم جمعها للحصول على مقابلات الكتلة النقدية، ولكن نعلم أن الكتلة النقدية هي موارد سائلة أو قصيرة الأجل ولكن الأصول المصدرة مقابلها قد تكون قصيرة، أو متوسطة أو طويلة الأجل، ولهذا عادة ما تكون المقابلات أكبر من الكتلة النقدية، ولهذا هناك مجموعة من الأصول يتم حذفها وهي:
 - الموارد الطويلة الأجل للبنوك وهي رأس المال الخاص الصافي والاقتراض السندي والاقتراض التساهمي الصافي؛
 - الادخار التعاقدية: وهو الادخار طويل الأجل في المؤسسات المالية؛
 - بنود مختلفة، يتم حذفها للتسوية بين مبلغ الكتلة النقدية ومقابلاتها، وهو يستعمل للتسوية فقط دون أن يكون له معنى اقتصادي محدد.
- الهدف من حساب مقابلات الكتلة النقدية هو التعرف على مدى مساهمة كل عنصر من العناصر السابقة في نمو الكتلة النقدية، بالشكل الذي يمكن البنك المركزي من اتخاذ مختلف الإجراءات اللازمة للتحكم في نمو المعروض النقدي.